قال ان العراق بحاجة الى رجل دولة يتعامل مع ادارتها على قاعدة المواطنة

فخري كريم يؤكد ان المصالحة عانت تشوهات مثلما عانت العملية السياسية

اكد فخري كريم رئيس مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون ان المصالحة في العراق لم تبن على اسس مفاهيمية سياسية واضحة وقد عانت تشوهات مثلما عانت العملية السياسية موضحا بان ثمة من شوه مفهوم المحاصصة التي كان مرجوا منها ان تكون قاعدة مفهوم ديمقراطي لتتحول الى مفهوم لم يظهر منه سوى الجانب الطائفي ماضيا الى القول بان العراق بحاجة الى رجل دولة يتعامل مع ادارتها على قاعدة المواطنة ويمتلك الاستعداد للتخلي عن منصبه في اللحظة المناسبة .

وقال فخري كريم خلال حوار اجرته معه فضائية كردستان تنشر المدى اليوم الجزء الثاني منه ، قال ان المصالحة كانت تعني في البداية اعادة فرز الحياة الاجتماعية والسياسية لكنها للاسف لم تبن على اسس مفاهيمية واضحة وقد عانت التشوهات مثلما عانت العملية السياسية.ومضى الى القول « المصالحة كانت تعني ان تكون مع قاعدة النظام السابق دون شك ،اي البعثيين الذين تورطوا او توهموا او الذين آمنوا وتبدد هذا الايمان عبر الممارسة الفعلية .. كان ينبغي التوجه نحو هذه القاعدة ومحاولة اقناعها بان المصالحة تصب في صالحها ايضاً

اي تلاعب بالمفاصل الاساسية للدستور سيدفع البلد الى ازمة خانقة

الجزء الثاني

× كثيراً ما يجري الحديث عن المصالحة ..ترى مع من المصالحة؟ من الذي يبادر بعملية المصالحة؟ من المفيد هنا ان نستذكر انه جرت في كردستان مساع لاشاعة روح التسامح والبدء بعملية المصالحة بين المكونات المختلفة ..لكن من الذي يصالح ويصالح مع من؟

– ما نعتقده ان مسالة المصالحة لم تبن على اسس مفاهيمية سياسية واضحة وهي عانت التشوهات مثلما عانت العملية السياسية ذاتها من تلك التشوهات.المصالحة منذ البداية كانت تعني اعادة فرز الحياة الاجتماعية والسياسية .وهذا الفرز يشمل قاعدة النظام السابق سواء كانت هذه القاعدة سياسية ام اجتماعية ،وكانت تعني عزل القيادة التي كانت مسؤولة عن الاستبداد. لكن ماذا جرى؟ تشكيلة سياسية خاطئة ،وانا لا اريد ان اعود لاتحدث عن اجتثاث البعث والى اخره ، المصالحة كانت تعني ان تكون مع قاعدة النظام السابق دون شك ،اي البعثيين الذين تورطوا او توهموا او الذين آمنوا وتبدد هذا الايمان عبر الممارسة الفعلية. كان ينبغي التوجه نحو هذه القاعدة ومحاولة اقناعها بان المصالحة تصب في صالحها ايضاً، وهذا التغيير سوف يعزل القوى التي حاولت ان تقود البلد بما في ذلك الذين كانوا في اساس النظام السابق الى الكوارث التي عانوها هم انفسهم.لكن ما جرى في واقع الحال هو تشويه لهذه العملية. واحياناً كانت اللقاءات فوقية،اي كانت بمعنى مهين تعيد نفس الممارسات السابقة ..والرموز التي كانت في النظام السابق وكانت تتجاهل القاعدة التي بدأت في الايام الاولى تستبشر انها ربما ستعيش حياة جديدة، وهذا اولا،اما ثانياً فحتى هذا الذي جرى لم يجر على قاعدة سياسية مقنعة، بمعنى ان المصالحة يجب ان تستثني فقط القتلة والمجرمين ورموز النظام السابق الذين كانوا في اساس النظام الاستبدادي، وما عدا ذلك الكل مواطنون وهم مرحب بهم في العملية السياسية. ثالثا ان من ينتقل من موقعه السابق الى الموقع الجديد في العملية السياسية يجب حتماً ان يدين النظام السابق وجرائمه واساليبه والفكر الاستبدادي للنظام السابق، ، ولكن ما الحالة الراهنة، هناك عناصر في مجلس النواب وفي الحكومة ايضاً يتحدثون بصوت عال بين فترة واخرى ويزكون النظام السابق ويعتبرون الانفال عملاً وطنياً والحروب التي جرت دفاعاً عن الوطن وقمع الانتفاضة حماية للدولة العراقية وسيادتها وهم لايخجلون من ان يطالبوا علناً بالتصالح مع النظام السابق باشكال مختلفة، هؤلاء لا علاقة لهم بالمصالحة، لكن مع الاسف الشديد نحن نرى ان مسؤولين بمن في ذلك من هم في قمة السلطة يتحدثون عن مفاهيم لاعلاقة لها بالمصالحة وتحاول ان تستعيد رموز النظام السابق ولكن بصيغة اخرى، وللاسف صيغة طائفية.

× في تقديركم ما الهدف من وراء الغاء قانون اجتثاث البعث؟ وبالتالي ماتأثير القانون في المصالحة، وكيفية التعامل مع العناصر التي الحقت الاذى بالمواطنين والدولة؟

– كنت اتمنى ان يكون القانون منذ البداية يسمى قانون اجتثاث الاستبداد، والاستبداد كان يمكن ان يشمل المفاهيم التي نحن بصددها، اقرار القانون ثم الغاء القانون بعث برسالة خاطئة الى القوى حتى التي هي موجودة في البرلمان بحيث ان الاطراف التي شاركت في ماسمي تجمع ٢٢ تموز ، فهمت الرسالة بانها انتقلت الى خطوة اخرى وهي ان تستعيد المبادرة بتزكية النظام السابق بكل تفاصيله. و ظهر هذا بشكل جلي اثناء التوقيع على الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة .

ان المصالحة كانت تعني في البداية اعادة فرز الحياة الاجتماعية والسياسية لكنها سرعان ما شوهت

× لكن كيف تجري ملاحقة المستبدين وفق هذا الحال؟

– في اطار نفس المفاسد والاخطاء والخطايا التي تعانيها العملية السياسية منذ البداية وحتى الان، هذه العملية مبنية على أساس خاطئ، جرى التأكيد منذ التغيير على ان القوى الجديدة المعنية بالعراق الديمقراطي الجديد يجب ان تعمل من اجل تكريس المصالحة في المجتمع العراقي، اولاً واستعادة هيبة مفهوم المواطنة المتساوية الحرة وايقاف مسلسل التصفيات الجسدية السياسية. وكان المقصود بايقاف مسلسل التصفيات الجسدية في اطار العراق الديمقراطي الجديد وليس ازاء اولئك الذين ارتكبوا الجرائم البشعة بحق الشعب العراقي وحملوه تلك الاوزار التي لانزال نعانيها الان .وللاسف الشديد يجري التعامل مع القتلة والمجرمين بروحية العفو عما سلف ،وهذه كبيرة من الكبائر، نحن نتحدث عن ان العملية السياسية الديمقراطية يجب ان تتوقف عن استخدام التصفيات الجسدية، وعن الاعتماد على القوة والانقلاب والاعتماد على الجيش وكسر التوازنات بالقوة ،وهذا المفهوم لاعلاقة له بمفهوم معاقبة المجرمين والمسيئين واقصائهم عن العملية السياسية ،واعني بهم من يتحدث عن النظام السابق الاستبدادي بأيجابية ويحاول ان يؤكد اعادة مكونات النظام السابق ويرفض ادانة النظام السابق، اعتقد هؤلاء لاينبغي بأي حال من الاحوال ان يكونوا جزءاً من العملية السياسية.

× لنعد الى اعادة التصحيح في جميع المجالات التي تم بحثها سواء المصالحة وبناء الدولة أو اعتماد سياسة التوافق ..هل في تقديركم هناك قوى مؤهلة ومستوعبة للازمة الحالية، هل هناك قوى مؤهلة للبدء بعملية التصحيح؟ وماتوقعاتكم لآفاق انجاز تلك العملية؟

– من دون ادنى شك اذا كنا نتحدث عن استنهاضية القوى التي يمكن ان تأخذ المبادرة وتتصرف بعقلانية لكي تستعيد العملية السياسية عافيتها فانها كامنة للاسف الشديد .ولكن هناك عناصر في العملية السياسية مؤهلة وهي منتبهة للمخاطر التي تتعرض لها العملية ،ولكن للاسف الشديد حتى هذه العناصر والقوى لا تمتلك الجرأة بسبب الصراع الدائر في اطار مراكز القوى.. للاسف الشديد هذه القوى لاتتجرأ في ان تجاهر وتعلن امام المواطنين ما المخاطر التي تتعرض لها العملية السياسية وبالتالي ما الاخطاء التي يجب ان تصحح.. هذه الاخطاء التي تتعلق ببناء الدستور. بل ان من يتحدث عن ان الدستور والمشاركة ومراعاة الاخرين للاسف الشديد انطلق من قضية واحدة وهذه القضية أي مس فيها هو مس بمصداقية الوضع الجديد، ومن الممكن ان تؤدي الى تداعيات خطيرة جداً في ما يتعلق بالعراق وكيانه .واعني بذلك انه قد تحدث عن هذا الجانب في مخاصمته إقليم كردستان وليس في أي قضية اخرى .بمعنى ان المركز هو الذي يقرر وان الدستور يجب ان يؤكد المركز ،بمفهومه هو وليس بالمفهوم الذي جرى الاتفاق عليه في أطار العملية السياسية الديمقراطية المبنية على التوافق، والتوافق لا يعني بأي حال من الاحوال ،وبشكل واضح ،لا يعني الا الفيتو، النقض، بمعنى ان اي طرف من الاطراف المعنية بالتوافق من حقه ان ينقض حينما يتعلق الامر بالمسار وبجوهر العملية السياسية وبجوهر مشاركات المكونات السياسية والاجتماعية في ادارة البلد .وليسمح لي ان اقول ان الحديث الذي جرى فيما يتعلق بالدستور والدولة ومصير العملية السياسية كان سلبياً الى ابعد الحدود ،وكان يوصل رسالة كما لو انه كان اباً للدستور والدولة والعملية السياسية وأباً للانجازات والامن، وهذه قضية خطيرة جداً تعيدنا الى المفهوم الخطير الذي تكرس في العالم الثالث والبلدان العربية و الاسلامية، واعني بذلك مفهوم المستبد العادل،الذي تكون البلد بموجبه تحتاج الى شخص زعيم قوي متمكن يستطيع ان يكسر تلك التوازنات التي تحول دون ان يبني البلد بصيغته هو .لم يؤكد التاريخ ابدا احقية المستبد العادل في مصادرة حق الاخرين وهذا المفهوم ايضاً يرتبط الان وتتسع الاشارات المرتبطة بهذه الظاهرة ..واعني بذلك ان هنالك نزعة زعامة في الدولة العراقية، جاءنا الاخ اياد علاوي (وأرجو ان يسمح لي ان اتحدث بديمقراطية)، جاء يطرح نفسه بأعتباره الزعيم المقرر للعراق الجديد وكان يتحدث بأن ملايين العراقيين يريدونه ان يدير الدولة ثم ذهب ، ثم جاء الاخ الجعفري وطرح مفهوم خطير كما لو ان زعامته تستمد من سلطة آلهية، الان الاخ المالكي يتحدث بنفس اللهجة لكن يموه هذه القضية بأسلوب يبدو انه حضاري ،حينما يتحدث عن الدولة وعن الدستور والعملية السياسية والقضايا الاخرى ،ولكنه في الجوهر يدفع بنفس الاتجاه .

علينا ان نقرر معاً (واسمح لي ان أؤكد لك على هذا المفهوم الذي يكتسب اهمية استثنائية) علينا ان نؤكد ان العراق بحاجة الى رجل دولة يتعامل مع ادارة الدولة على قاعدة المواطنة ،وهو مستعد في اللحظة المناسبة ان يتخلى ،ليأتي اخر.. ليواصل المسيرة ثم من الممكن ان يعود مرة اخرى بنفس الطريقة .ولكن انت تلاحظ ان تغيير رئيس الوزراء اصبح مشكلة كبيرة جداً سواء في الوزارة الاولى او الوزارة الثانية ..وحتى في مجلس النواب فان تغيير رئيس مجلس النواب اتخذ طابع ازمة خطيرة جداً اريد بها الايحاء بان العملية السياسية سوف تنهار اذا جرى التغيير، وهي متفاعلة حتى الان ،في حين ان العراق الجديد يجب ان يبنى على تداول السلطة بسهولة جداً.. ترتكب اخطاء معينة، رئيس الوزراء يتنحى ويأتي رئيس وزراء آخر.

×في كل الممارسات التي نراها في العراق ،سواءً على الصعد السياسية والادارية والعسكرية والامنية والتشبث بالمركزية كأداة لتقوية الدولة وتعاون بغداد مع الاقاليم خاصة اقليم كردستان، كيف تسير الامور؟ وهل الممارسات التي نراها اليوم والتي تسير تحت مسعى لتنفيذ بنود دستورية معينة متعلقة بمجالات تخص العملية السياسية اليومية وادارة البلد؟ هل الدستور حاضر امام القائمين على الامور كمهمة وطنية ديمقراطية إضافة الى ان الدستور يكفل ادارة البلاد وايصاله الى المستقبل المنشود، بمعنى حضور الدستور في عقلية المنفذين؟

– للاسف الدستور حاضر لكنه حمال اوجه .فكل طرف وكل شخص يعتقد انه قادر على التعبير عن الدستور. الخلل كما اشرت في العملية بكاملها، ليس هنالك مفهومية ،لا للعملية السياسية ولا لعناصر العملية السياسية ..والدستور نفسه بني على مثل هذه الاخطاء. هنالك مفاصل اساسية في الدستور والتلاعب بهذه المفاصل يعني انهيار هذه الدولة، ولا اقصد بالانهيار المفهوم الكارثي ،لكن ستدفع البلد الى ازمة خانقة ومواجهات سياسية ليست لصالح ما نصبو اليه من عراق ديمقراطي .غير ان اعادة بناء الدستور مطلوبة على اساس الاحتكام لتكريس المفاصل الاساسية ،واعني بذلك مشاركة المكونات الاساسية في القرار السياسي بغض النظر عن الاكثرية والاقلية ،وهذه مطلوبة اذا كانت تؤدي الى الانتقال شيئاً فشيئاً لتكريس المواطنة بأعتبارها الوحدة الاساسية للدولة شبه المدنية .انا لا اطمح الان لدولة مدنية،فبيننا وبين هذه الدولة المدنية صراعات وازمات ،ولكن نطمح بدولة شبه مدنية في الوقت الحاضر .على سبيل المثال فان المحاصصة هي قاعدة مفهوم ديمقراطي في المرحلة الراهنة، بمعنى ان هنالك معبرين عن المكونات الاساسية ،سواء أكانت الطائفية منها ام القومية ،يجب ان يساهموا في قيادة السلطة لكي تقاد الى المرحلة التي نتحدث عنها ..ولكن هذه المحاصصة المشروعة الان هنالك من يشوهها ولايفهم منها سوى الجانب الطائفي بعيداً عن الجانب السياسي ..لان الانتخابات تؤدي الى فرز قوى على سبيل المثال في المجتمع الديمقراطي، وبالتالي فان الاكثرية تقود السلطة وهنالك قوى اخرى يمكن ان تشارك معها بسبب عدم وجود توازن يسمح للقوى الاساسية ان تقود البلد، تلك هي المحاصصة حسب القاعدة الانتخابية، ولكن في الظرف الراهن المحاصصة تفهم على اساس شرخ بناء الدولة من اعلى مركز قيادي في السلطة التنفيذية الى "الفراش".لكن الذي لم يلحظ هو الفرق بين السلطة السياسية وادارة الدولة، فادارة الدولة ثابتة ..بينما السلطة السياسية تتغير .بمعنى ان الوزارة هذه المرة تكون وزارة مشاركة يقودها الحزب الفلاني، وفي المرة السابقة كان الحزب الآخر.. نعم والوزارات ومراكز القرار السياسي يمكن ان تتحكم فيها الاحزاب او الحزب الذي فاز بالاكثرية، اما ادارة الدولة من الوزير الى الفراش فلا ينبغي ان تخضع لمحاصصة. أين ذهبت المواطنة؟ اين المواطن الذي ينبغي ان تكون له المكانة الاولى وفق الكفاءة والمشروعية وان يكون في اطار بناء هذه الدولة وفي قاعدتها، انك لاتستطيع ان تكون فراشاً في هذه الوزارة او تلك اذا لم تأت بورقة من هذا الحزب او ذاك او اذا لم يكن الوزير والمسؤول في هذه الدائرة قادراً على ان يستوعب هذا المواطن.

للاسف الشديد جرى التعامل مع القتلة والمجرمين بروحية العفو عما سلف ، وهذه كبيرة من الكبائر

× شعب كردستان كان يتمتع باستقلالية شبه كاملة لحين سقوط النظام في ٢٠٠٣ وبارادته الحرة اختار الاندماج مع الدولة العراقية ووفق مبدأ اتحاد اختياري والمساهمة في بناء العراق الجديد، الذي من المفروض ان يكون عراقاً ديمقراطياً اتحادياً، في نظركم هل هذه الخطوة التاريخية من شعب كردستان مستوعبة لدى القوى والاحزاب وبالتالي لدى العامة في العراق او يجري التشبث بمفهوم ان الكرد او شعب كردستان قد اغتصب اراضي عراقية وفرض نفسه بالقوة وبغداد بالتالي مضطرة للقبول باقليم كردستان؟

– بغداد هي التي اغتصبت السلطة اذ ارادت ان تقول ان شعب كردستان او الجنوب او الوسط او الغرب الخ مغتصب اراضي عراقية.. لان الاغتصاب يأتي حينما يرتبط باقصاء الاخر والانفراد بالسلطة، الشعب الكردي اختار بملء ارادته الفيدرالية ،سواء في زمن النظام السابق الذي رفض ان يغير القوانين الا ما يتعلق بالنظام الدكتاتوري وبقي برغم العزلة التي حاولت ان تفرض عليه من المركز، بقي في اطار الدولة العراقية.واليوم ايضاً اكاد اقول بكل صراحة برغم التصريحات التي تظهر احياناً هنا وهناك، برغم ردود الافعال، ان من سوف يقسم العراق هم اولئك الذين قسموا العرب الى سنة وشيعة ،اولئك الذين يريدون احياء ما يسمى بالمستبد العادل، اولئك الذين يريدون ان يقدموا انفسهم على أنهم آباء للدستور واباء للدولة وآباء للعملية السياسية والعراق القادم، اولئك الذين يعتقدون بان بقاءهم في المركز الذي هم فيه هو مؤبد، ويجب ان يخضعوا ويوظفوا كل مفاصل الدولة لتحقيق هذا المأرب، نعتقد ان هؤلاء هم المعنيون بمحاولة شق العراق في المستقبل، اخيراً انا اؤكد لك ان القوى السياسية اذا لم تكرس بشكل واضح وصريح وبجرأة مبدأ تداول السلطة ،بمعنى ان رئيس الوزراء حينما يخطيء ،وحينما يعبر عن نزعة تقود الى نظام شبه دكتاتوري ان لم أقل دكتاتورياً، يجب ان يقصى، يجب ان لا يبقى ..لان بقاءه سوف يكرس مفهوماً بأن هذا هو الصح.

اليوم الانتخابات جارية وفي المستقبل ستجري انتخابات اخرى، هنالك تشوهات وتجاوز على الدستور وعلى العملية السياسية،حيث توظف مصادر الدولة وهيبة الدولة ومصالح الدولة للعملية الانتخابية ،سواء عُبِّر عن هذا بمجالس الاسناد او بالاطلالات المستمرة على الجمهور او بمحاولة اعطاء امتيازات لفئات معينة ..المفروض ان القيادات المسؤولة في الدولة يجب ان تتوقف عن أي نشاط قبل شهرين او ثلاثة اشهر في الاقل. وهذا لم يجر حتى هذه اللحظة، المسؤولون يظهرون على شاشات التلفزيون يومياً ويحاولون ان يقدموا انفسهم كأوصياء ،ويكرسوا، ويوظفوا مصالح الدولة وامكاناتها في الاتجاه الذي يقدم رسالة خطيرة للمواطنين.

اريد ان اقول ان تداول السلطة عملية ديمقراطية ايجابية ،وان من يعتمد هذه القاعدة يمكن ان يصبح قائداً مكرساً في العملية السياسية.

هنالك مرض عانته الحكومات والقوى دائماً حينما يراد تداول السلطة ،بمعنى اجراء تغييرات في بنية قيادة السلطة حيث يجري الحديث بين القوى والاحزاب انه ليس هنالك بديل، او البديل مقرب جداً، في حين على سبيل المثال انه دائماً هنالك بدائل في مجلس النواب ..عشرات الكفاءات التي يمكن ان تتبوأ رئاسة المجلس.. وفي الحكومة هنالك عدد غير قليل من الوزراء يمتلكون الكفاءة وكل واحد منهم قادر على ان يقود الحكومة، يعني على سبيل المثال من كان يتصور ان الجعفري يصبح رئيساً للوزراء، لا احد ولا هو ايضاً لم يكن يعتقد والامر نفسه مع اياد علاوي، ولا اعتقد ان الاخ ابو اسراء حتى اللحظات ماقبل الاخيرة، كان يفكر في ان يطرح نفسه كرئيس وزراء، واصبح رئيس وزراء وهذا شيء ايجابي ونتمنى له النجاح..لكن للاسف الشديد المؤشرات تخيب الأمال.

الرئاسات الثلاث تراجع التشريعات القانونية خلال عام ٢٠٠٨

بغداد / المدى

في خطوة لتدارك أخطاء القوانين التي تم تشريعها عام ٢٠٠٨ وتجنب الاخفاقات عند تشريع القوانين في المستقبل، عقد ممثلون عن الرئاسات الثلاث حلقة نقاشية للوقوف على أهم المعوقات والسلبيات التي طرأت على العملية التشريعية في العام الماضي.

جاء ذلك خلال حلقة نقاشية نظمها ديوان رئاسة الجمهورية برعاية رئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني امس السبت في بغداد تمحورت حول تقييم العملية التشريعية ووضع الخطة المناسبة لتيسير سبل تلك العملية لعام ٢٠٠٩، فضلا عن بذل الجهود لتحسين الصياغة التشريعية والارتقاء بأساليبها الفنية بما يحقق قانوناً واضحاً مفهوماً سهل التطبيق.

وقال رئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني على خلفية الحلقة النقاشية "إن مجلس الرئاسة وديوان رئاسة الجمهورية عمد إلى إقامة مثل هذه الحلقات النقاشية من أجل تدارك الاخطاء التي تحصل من خلال المراسلات ومن خلال سن القوانين من خلال هذه الحلقات الثلاث مجلس الوزراء إلى مجلس النواب ثم رئاسة الجمهورية، وازالة اللبس الذي يحدث خاصة أن هنالك بعض القوانين التي قد تعاد عمدا نتيجة الاجندات السياسية". مشيرا إلى أهم التوصيات التي خرجت بها الحلقة النقاشية، قائلا: "أن هذه الحلقات النقاشية مفيدة جدا، إيجاد لجان متابعة بين الرئاسات الثلاث وايضا التركيز على اللجنة القانونية في مجلس النواب حتى تقوم بالصياغات القانونية لمشروع اي قانون قبل عرضه للتصويت".

من جانبه أكد النائب هاشم الطائي عن جبهة التوافق أن العديد من القوانين التي شرعت كانت قاصرة بسبب تسييسها أو ضعف الأداء لدى الغالبية العظمى من البرلمانيين، وقال "الكثير من القوانين لا تمر بمجلس شورى الدولة أو تمر ولا يتم الأخذ بالتوصيات التي يطرحها مجلس شورى الدولة من قبل بعض الجهات، كما أن رفع مشاريع قوانين من عدة جهات في الموضوع نفسه هو أمر صعب، على سبيل المثال مجلس الرئاسة يريد مشروع قانون في مجال معين ومجلس الوزاء يريد في الوقت نفسه قانوناً على الموضوع نفسه، والوزارة المحددة وربما مجلس النواب يرفع مشروع الموضوع فتكون هنالك صعوبة في توحيد القوانين تلك خاصة اذا كانت كل من تلك الجهات تريد اعتماد المشروع الذي قدمته".

اعلان